جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس السادس: تحليل مقارن للعلاقات السياسية والاقتصادية الاورومغاربية:

تظهر هذه المجموعات الثلاث من التعاون الأوروبي المغاربي الأهمية المحورية لهذه العلاقات بالنسبة للدول المغاربية، منذ عام 1957، كانت أوروبا الشريك التجاري الرئيسي لبلدان هذه المنطقة... هذه العلاقة المتميزة مكثفة بالنسبة لتونس (تمثل أكثر من 70٪ من تجارتها) والمغرب (60٪)، يبدو أن الجزائر وليبيا لديهما مجموعة أكثر تنوعًا من الشركاء التجاريين، إن حجم هذه التبادلات يجعل المغرب العربي سوقًا مرتبطًا بقوة بالاتحاد الأوروبي، ويبدو الترابط بين المجموعتين واضحًا: أوروبا هي الوجهة الرئيسية للصادرات المغاربية (تصل إلى 65٪) والمصدر الأساسي لوارداتها (حتى 60٪)، ومن حيث القيمة المطلقة تبلغ صادرات الاتحاد الأوروبي 45.4 مليار يورو، بينما تمثل الواردات التي تتعلق بشكل أساسي بقطاع الطاقة، 80 مليار يورو، أي عجزًا تجاريًا سنويًا قدره 35.1 مليار يورو للاتحاد الأوروبي.

تم إجراء العديد من الدراسات حول تكلفة عدم تحقيق اتحاد مغاربي متكامل في السنوات الأخيرة، يبدو أن هذه التكلفة كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، غالبًا ما يتم طرح الفرضية القائلة بأن تشكيل كتلة إقليمية متكاملة تجمع بين المغرب والجزائر وتونس من شأنه أن يولد المزيد من الفوائد، ووفقًا لهذا السيناريو فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة سيرتفع بنسبة 22٪ في المتوسط (+27٪ في الجزائر، +22٪ في المغرب، +16٪ في تونس). يمكن تفسير هذه النتيجة بالفرص التي سيولدها الوصول إلى الأسواق الأوروبية، والتي من شأنها أن تسمح لحجم الصادرات المغاربية بالتضاعف في أقل من عشر سنوات.

من هذا المنظور، يُنظر إلى مزيد من التكامل مع الاتحاد الأوروبي كخيار أفضل. إن الوصول إلى الأسواق الأوروبية سيسمح بالفعل لاقتصادات المغرب العربي، الموقعين على الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ 15٪ بين عامي 2005 و2015.

بعد دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ (2009)، بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي وتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، تم إيلاء اهتمام خاص للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، والتي تتميز بانتظام عن بقية الدول الأخرى. الدول الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط كمجموعة فرعية متماسكة محتملة.

العلاقات السياسية الأورو-مغاربية:

على المستوى السياسي تتميز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بعدم الاستقرار شبه الهيكلي: فقد اتبعت موجات من اتفاقيات الشراكة بعضها البعض، واكتملت عملية برشلونة من قبل سياسة الجوار الأوروبية، وتجاوزت القوانين الخاصة مختلف العتبات السابقة، في الواقع تتميز العلاقات الأوروبية المغاربية أيضًا ببعض عدم اليقين، ومع ذلك فإن المنطقة المغاربية تميل إلى أن ترى في أوروبا فقط سوقًا بسيطًا يجب أن

تحافظ فيه على حصتها أو حتى زيادتها، وكذلك إمكانية دمج الحركيات الاقتصادية. تستند هذه الرؤية الديناميكية إلى عملية تعزيز المعرفة. يتم التعبير عن حاجة معينة لأوروبا في المنطقة، حيث أصبحت العلاقة بين دول معينة والولايات المتحدة وحدها باعتبارها القوة المهيمنة، ملزمة.

تجد بلدان جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط صعوبة في تعريف نفسها كشركاء قادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار وتطوير عناصر مشروع مشترك بالتعاون مع الدول الأوروبية. لا يبدو أن المغرب العربي لديه أي مشاريع حقيقية غير تلك المتعلقة بالانضمام إلى العولمة والتنمية، والاتحاد الأوروبي يدرك أنه يجب أن يتولى مع دول جناحه الجنوبي ما تعهدت به القوى الأخرى مع بيئتها المباشرة، مثل ألمانيا مع فيما يتعلق بأوروبا الشرقية، والولايات المتحدة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية.

إن المنطقة المغاربية في العالم اليوم تميل إلى لعب دور إلى حد كبير في المنطقة الأورو–متوسطية قيد الإنشاء. في مواجهة التطورات الحالية، بما في ذلك إبرام وتنفيذ جميع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، تحتاج بلدان المغرب العربي إلى اتباع استراتيجية متعددة الأوجه تشمل عموم أوروبا والبحر المتوسط وتنطوي على وجه الخصوص على إبرام اتفاقيات ثنائية مع بلدان الاتحاد الأوروبي والعربي.

عند النظر في آفاق العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، تحتل الإصلاحات السياسية مكانة مهمة. اذ يفضل المغرب تسليط الضوء على الخطوات التي اتخذها في السنوات الأخيرة لصالح دمقرطة وتحديث المجتمع بدعم من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما برنامج تحديث النظام القضائي بحيث يكون الأخير أكثر استقلالية. تم إطلاق برنامج تحديث الإدارة من أجل تعزيز مهاراتها وتحسين الشفافية وجعلها في متناول المواطنين. ويشمل اللامركزية ومنح الحريات، وإنشاء آليات تشريعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مكافحة ونبذ استخدام التعذيب، وفقا للمعايير الدولية. تم رفع التحفظات على

بعض اتفاقيات حقوق الإنسان. سمح إصلاح قانون الأسرة في عام 2004 بإحراز تقدم كبير في تطوير إطار قانوني في اتجاه المساواة بين الرجل والمرأة، إلخ.

من اللافت للنظر أنه فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية، فقد حافظت الجزائر على مسافة من مبدأ المشروطية، مصرة على عدم ترك خياراتها السياسية والمؤسسية تملى عليها. إن عدم ثقته، بل حتى مقاومته فيما يتعلق بالعرض الأورومتوسطي، أو ما يعتبره أحيانًا كسياسة هيمنة.

لا يزال دعم الاتحاد الأوروبي للإصلاحات السياسية يتسم بالغموض الشديد، كما يتضح من دعمه للوضع السياسي والمؤسسي الراهن في المغرب العربي. يركز الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر على قبول الأهداف المشتركة بدلاً من الإصلاحات التي سيتم تنفيذها في ظل الأجواء المغاربية. حتى أن هناك تخليًا فعليًا عن المشروطية من قبل الاتحاد الأوروبي. في ظل هذه الظروف، كيف يمكن محاربة العجز الديمقراطي الملحوظ في هذه البلدان التي مع ذلك تنوي تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي؟ تشير الصكوك التي تشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي بأسره إلى العلاقات الأمنية والتجارية وتشدد على أهمية الحوار السياسي والديمقراطية. لكن هذا مذكور بشكل غامض فقط، وهو ما يميل إلى إظهار أن أوروبا تفضل مقاربة براغماتية للعالم العربي، لكن في جانب اخر يبدو ان الانر نجح في ربط الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والديناميكية الاقتصادية، وفي إنشاء نظام للتسوية السلمية للنزاعات لصالح المدنيين بدلاً من الجيش، وفي إنشاء الهياكل الاجتماعية القائمة على القيم، وفي بناء الحكم قانون يتمتع بأنظمة سياسية منفتحة، ليصبح نموذجًا للتكامل الإقليمي مفضلاً القوة الناعمة على القوة الصلبة... في حين أن كل هذه العناصر يجب أن تساهم في جعل أوروبا شريكًا موثوقًا به، يتهمها العالم العربي بممارسة المعايير المزدوجة، وليس لترجمة التزاماتها من حيث المبدأ إلى إجراءات ملموسة. يُنظر إلى الدعم الأوروبي لبناء الديمقراطية على أنه التزام في الأساس، والذي يتم التعبير عنه غالبًا من خلال اتصال أحادي الاتجاه... في نظر الرأي العام في

المنطقة، يبدو أن النهج الأوروبي للدفاع عن الديمقراطية إعطاء أهمية أكبر للمصالح الاقتصادية والقضايا الأمنية...

ان الفجوة بين السياسات التي أظهرها الاتحاد الأوروبي والإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل واضحة بشكل خاص في علاقاته مع المنطقة المغاربية، مثلا انتخابات 2006 في الأراضي الفلسطينية، في النقاش العام المغاربي، كانت متداولة باستمرار كمثال على عدم قدرة أوروبا على الحفاظ على التزامها بالديمقراطية، حيث بدا أنها تعارض نتائج هذه الانتخابات، مهما تم الاعتراف بها على أنها حرة وشفافة. بالنسبة للفاعلين السياسيين في المنطقة، لا يحمل الاتحاد الأوروبي خطابًا متماسكًا حول بناء الديمقراطية، فهو يرسل رسائل مفككة إلى شركائه المغاربيين، ويظهر درجات متفاوتة من الالتزام، ويضع معايير مختلفة اعتمادًا على البلد. بشكل عام هناك تناقض كبير. لا توجد علاقة حقيقية بين الهدف الديمقراطي المعاد تأكيده في كثير من الأحيان والإجراءات المتخذة (سياسة الهجرة، والسياسة الزراعية، والتعريفات الجمركية، وما إلى ذلك). بشكل عام، في حالة تضارب الأولويات في المنطقة، يبدو أن الدعم الأوروبي للبناء الديمقراطي أصبح أيضًا "مرنًا"، اذ تفضل أوروبا إعطاء الأولوية لقضايا الاستقرار قصير الأجل بدلاً من الشراكة طويلة الأجل وبناء الديمقراطية، في الواقع فقط تأجيل القضايا الأمنية... بينما يبدو من الصعب تصور أن قضية الهجرة، في السياق الحالي، يمكن إعادة النظر فيها في العمق، وإعادة التفكير، وإعادة الصياغة والتعامل معها وفقًا لذلك، يبدو أن قضايا الأمن الإقليمي، على العكس من ذلك، تحظى بالاهتمام الكامل من الاتحاد الأوروبي وشركائه المغاربيين. يبدو أن الحوار بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي يمتد إلى سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP)، وبالفعل تشير عدة مؤشرات إلى أن البلدان المغاربية، سواء كانت المغرب أو تونس أو الجزائر، تميل إلى بدء الحوار وتكثيفه على المستوى السياسي مع أوروبا مع خبراء أمنيين.

يبدو ان البحث عن لغة وقاعدة تفاهم مشتركة هي مهمة على المستوى الاستراتيجي للاجابة على مسائل الدفاع والأمن، أحد الاهتمامات الرئيسية للشركاء في المنطقة. بالإضافة إلى هدف التغلب على الاختلافات في التصورات، يهدف الحوار الأوروبي المغاربي بالفعل إلى تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية التي تركز قبل كل شيء على التعاون بين السلطات المسؤولة عن إدارة الأزمات المدنية (مثل الكوارث الطبيعية)، وتدريب الأفراد المدنيون والعسكريون في المساعدات الإنسانية بعد النزاعات، وتعزيز إجراءات الشراكة (حلقات للمناقشات والتبادلات بين المفكرين في المنطقة، واجتماعات الدبلوماسيين الأورو–متوسطيين).